13 ديسمبر/كانون الأول 2011

رقم الوثيقة: AFR 38/003/2011

**موريتانيا: اعتقال المفوض السابق لحقوق الإنسان اعتقالاً تعسفياً**

تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق لأن المفوض الموريتاني السابق لحقوق الإنسان محمد الأمين ولد داده، قد اعتقل اعتقالاً تعسفياً، وتطالب المنظمة السلطات بإطلاق سراحه مؤقتاً طبقاً للقانون الحالي وضمان احترام الإجراءات بحيث يتلقى محاكمة عادلة.

وقد ألقي القبض على محمد الأمين ولد داده في 27 سبتمبر/ أيلول ووجه إليه اتهام بإساءة التصرف في الأموال العامة. وبما أن المدة القانونية للاعتقال السابق على المحاكمة تبلغ سنة واحدة حسب المادة 138 من قانون الإجراءات الجنائية، فإن منظمة العفو الدولية تعتقد أن اعتقاله منذ 27 سبتمبر/أيلول 2011 تعسفي. وفي الحقيقة، فإنه بموجب القانون الموريتاني يجب على المحاكم أن تسقط القضية أو تحيلها إلى محكمة ذات اختصاص، قبل أن تنتهي الفترة القانونية للتحفظ على المتهم في الاعتقال السابق على المحاكمة, والقرار الأخير الذي اتخذه قاضي المحكمة الابتدائية في 4 ديسمبر/ كانون الأول 2011 بإحالة القضية إلى محكمة الجنايات لا يبطل شيئا من الطبيعة التعسفية لهذا الاعتقال.

وقد التقى وفد منظمة العفو الدولية محمد الامين ولد داده في السجن أثناء زيارة أخيرة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011. كما قابل المندوبون أيضاً وزير العدل عابدين ولد الخير وأعربوا له عن قلق المنظمة حيال الاعتقال غير القانوني.وقد رفض الوزير الطبيعة التعسفية لاعتقاله الحالي مدعياً أن الدفاع كان يستخدم تكتيكات لتعطيل سير القضية.

هذا الاعتقال التعسفي يوضح النقص في الضمانات القضائية المعترف بها دولياً والذي أظهرته موريتانيا بشكل متكرر. وخلال مهمتها وجدت منظمة العفو الدولية أن استعمال التعذيب المنتظم لاستخلاص الاعترافات مازال مستمراً، وأن فترات التحفظ يجري تجاوز حدها المسموح به وأن المتهمين لم تتوفر لهم أمام المحاكم كل الحقوق الضرورية للدفاع.

هذه الانتهاكات لمعايير حقوق الإنسان الأساسية تحدث على خلفية تصبح معها استقلالية المحاكم مدعاة للتساؤل باستمرار.

فعلى سبيل المثال فقد حدث مؤخراً في سبتمبر/أيلول 2011 أت محمد الأمين ولد مختار الذي كان آنذاك رئيس القسم التجاري في محكمة الاستئناف، قد عزل من منصبه بعد أن اتخذ قراراً في سياق قضية تهريب مخدرات، قيل أنه أي القرار لم يعجب السلطات. إن موريتانيا وهي حالياً عضو في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، يجب أن تحترم سيادة القانون والضمانات المتعلقة الإجراءات القضائية إذ أنها تعهدت بذلك في مارس/آذار 2011 في سياق المراجعة العالمية الدورية التي أجريت لهذه الدولة. وبهذا الصدد، فإن الإفراج المؤقت عن محمد الأمين ولد داده انتظاراً لمحاكمته المحتملة هو خطوة ضرورية يجب اتخاذها دون تأخير.